هو المجموع وهذا المركب يكون مسندا فافهم قوله فتامل فيه اشارة الى انهم لم
يريدوا بكون الكلمة محكوما بها باعتبار المعنى المتضمنى ان الكلمة فى المحاورات
مستعملة فى الجزء استعمالا مجازيا حتى يلزم المجاز من غير حقيقة بل مرادهم ان
مادة الفعل موضوعة بازاء المعنى الحدثى وهو مستقل وهيئته بازاء الهيئة
المقرونة بالزمان ولفظ الكلمة مستعملة فى معناها المركب استعمالا حقيقيا
والمسند انما هو جزؤه الاول المادة مطابقة وللكلمة تضمنا واليه يشير كلام
المص فى المسلم وعلى هذا لا يجوز اصلا وهذا كلام حسن الا انه انما يتم ان دل الكلمة
على الاجزاء تفصيلا كما يدل المركب على معناه وهذا بحسب الظاهر ينافى
ما قالوا ان اللفظ المفرد لا يدل الا على معنى واحد فتامل قوله لان الباء فيه
آه تحقيقه ان المضارع الغائب لا يدل على حدوث منسوب الى شئ ما حيث
يكون مفهوم شئ ما مسندا اليه ويتم الكلام مفيدا للسكوت والا لصح
اسناده ما بعده الى فاعل مخصوص كيف الكلام التام لا يرتبط بالغير اصلا
بل انما يدل على معنى مسند الى شئ لم يذكر بعد فلا يفيد هو بنفسه فائدة
تامة بل معنى الانتظار الى ذكر الفاعل واما الحاضر او المتكلم فيدل انفسهما على
معنى مسند الى المخاطب او المتكلم وتفيد فائدة تامة فهما مشتملان على الفاعل
فاما منوى ولا ضرورة فى اعتباره واما علامة المضارع كالحروف اللاحقة
بالاخر فى الماضى فهو اذن مركب فافهم ولا تقدم ولا تاخر قوله لكن لا مطلقا
آه محصوله ان معنى الكلمة والاداة ان عبر عنهما بلفظهما الموضوع بازائهما
فالحكم ممنوع واما ان عبرا بالاسم بان يجعل معنى اسمى عنوانا لهما فالحكم صحيح
قطعا فاخر معنى من غير مستقل ومعنى ضرب مسند الى الفاعل فافهم قوله
وايضا شروع فى تقسيم آخر قد اشتهر بين المتاخرين ان المقسم ههنا

والتسمية

المدلول

التقسيم

التقسيم الى الكلى والجزئى والمتواطى والمشكك الاهم خاصة وتشييد اركانه
السيد المحقق قدس سره بان الكلية والجزئية وغيرهما من صفات المعنى
اولا وبالذات ويحمل عليه بالذات والكلمة والاداة لا يصلحان للحكم عليه
فلا يتصفان بواحد من هذه الاقسام فلا بد من التخصيص فى المقسم
بالاسم بخلاف المنقسم الى المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز فانها
اولا وبالذات عن صفات اللفظ فلا باس بالاتصاف لان الحكم على الفاظ
الكلم والاداة صحيح وهذا لا يفقهه هذا الصيد حق التفقه فان الكلية
والجزئية متقابلتان لا يخلوا مفهوم عنهما لكونهما ملكة وعدمها ومعنى
الادلة والكلم لا يخلوا فى نفس الامر عن الاتصاف بمنع الشركة وعدمه
ضرورة وعدم الاستقلال لا ينافى الاتصاف بالمحمولات انما ينافى الحكم
عليه والمعانى الغير المستقلة اما كلية او جزئية البتة والتقسيم لا ينافى
عدم الاستقلال فان غير المستقل يجوز عليه الحكم اذا عنون بعنوان
مستقل كعنوان كونها اداة فلا باس بالحكم عليه باحدها ثم ان التقسيم
ههنا بالذات انما هو لمطلق المفرد الصادق على الكلمة والاداة وهو مستقل
بالمفهومية وان يسرى الى افراده الحكم بالاقسام فلا مضايقة فيه فالحق
ان المنقسم مطلق المفرد والكلمة والاداة مندرجة فى واحد من الاقسام
كما نص عليه الشيخ ثم ما قيل بعد تسليم كون المقسم خصوص الاسم
النقد بان المقسم مطلق المفرد من دون اعتبار العموم والخصوص لسريان
احكام الخصوص اليه فليس بشئ مثل ما مر فى تقسيم العلم الى البديهى
والنظرى من رد مثل هذا النقد بما فتفكر قوله واعلم ان الوضع لا بد آه
اعلم ان مناط عموم الوضع على كون المعانى المتعددة ملحوظة بوجه واحد

فتذكر

King Saud University
Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)